

الافتراض المسبق في النحو الكوفي

د. بدرية ناصر عبدا¹ و أ.د. ميثم محمد علي²
1. قسم اللغة العربية / كلية الكوت الجامعة 2. الجامعة المستنصرية

المخلص:

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد البعد التداولي. فضلا عن دراسة الأفعال الكلامية غير المباشرة وذلك من خلال التركيز على ظاهرة الافتراض المسبق. بالأخص في النحو الكوفي التي تعد القسم الأول من متضمنات القول.

Abstract :

The objective of this study to identify deliberative dimensions. As wall as, to study indirect speech verbs which focus on pre-supposition. Particular, in Kufi grammar that consider the second part of Les Implicities.

المقدمة :

بالظواهر التركيبية الأكثر عمومية، فهو نتاج التركيب اللساني، في حين ينتج القول المضمر من تفكير المتلقي حول ظروف الخطاب، ويجب أن يكون منتزعا من الوصف اللساني إثر عملية مختلفة تأخذ في الحسبان معنى الملفوظ وظروف الحدث التلغفي وتطبيق القوانين النفسية والمنطقية العامة (6) التي تحكمها ظروف الخطاب وملاساته.

وتمتاز الافتراضات المسبقة بأنها ذات طبيعة لسانية خاصة بمعنى أنه يمكن إدراكها عن طريق العلامات اللغوية التي يتضمّنونها القول، وهي معلومات لم يفصح عنها المتكلم، بل أوردتها بطريقة آلية في القول الذي يتضمّنونها أصلاً بغض النظر عن خصوصيتها تقول (أركيوني) : ((تصنّف في حقل الافتراضات كل المعلومات التي وإن لم تكن مقرّرة جهراً (أي تلك التي لا تشكّل مبدئياً موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله)، إلا أنها تنتج تلقائياً من صياغة القول التي تكون مدوّنة فيه بشكل جوهري بغض النظر عن خصوصية نطاق التعبير الأدائي)) (7) ففي أحيان كثيرة لا يعني الكلام ذلك الجانب التصريحي، بل يعني دفع المتلقي وحمله على التفكير في أمور تلميحية - افتراضات مسبقة -، وهي ليست غيبية بل متضمنة في الأقوال الصريحة، وهذا الضمني من القول ((يعبر عن محتوى موجود في الملفوظات بصفة غير مباشرة، وكونه من دون دال يميزه، فإنّ محتواه مرتبط بالمحتوى الصريح الذي يميزه بذاله الخاص؛ ولذلك يمكن اعتبار المحتوى الأول موجوداً ضمناً، ولكنه غائب على السطح)) (8)، فالمعاني الضمنية هي في الأصل جوانب مقاصدية من المعنى ولها خاصيات واضحة الملامح، وهي مستقاة جزئياً من المعنى المتواضع عليه، أو المعنى المباشر.

وفي كل حدث تواصلية تتأسس عملية إنتاج الخطاب في ضوء سياق التلقي الذي يؤدي دوراً

الافتراض المسبق من أهم المفاهيم التداولية المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب الذي يتم بين المرسل والمرسل إليه في العملية التواصلية، فلكل سياق قول وهذه الأقوال متوقّفة على العوامل الخاصة بالمتكلمين، والعوامل الخارجة عنهم، وهنا يظهر أثر السياق في فهم القول، فبتغيّره يمكن أن يتغيّر القول الذي ((هو وليد قصد معين، يستمد وجوده من شخصية المتكلم ومستعمه أو مستمعيه، ويحصل ذلك في الوسط (المكان) واللحظة (الزمان) اللذين يحصل فيهما)) (1)، ولذلك جاء في تعريفه بأنه ((ذلك الشيء الذي يفترضه المتكلم قبل التفوه بالكلام)) (2)، يقوم الافتراض المسبق في المقام الأول على المتكلم إلا أن ((بيرلمان)) يعطي المتلقي (3) الدور الأهم بوصفه مستقبل الخطاب ومنتج في آن واحد، وهو من المبادئ الأساسية في كل حوار أو عملية تواصل، فعندما نتكلم لم يكن ذلك لمجرد الكلام وإنما من أجل تحقيق أهداف نبتغيها من ذلك المتلقي، ولذلك صرح مسعود صحرابي بأن الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ ((في التعليمات تم الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم طفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس يتم الانطلاق منه، والبناء عليه)) (4)، وتعدّ الافتراضات بـ ((مثابة المعلومات المدسوسة خفية، أي أنها تكون مزودة بملائمة تواصلية أقل شأناً من تلك التي تتمتع بها المعلومات البيّنة كما أنها تحتل مركزاً أدنى مرتبة داخل البنية الرقائعية التي يتألف منها محتوى الأقوال الإجمالي)) (5).

توطئة :

إنّ الوصف الدلالي لأي خطاب ينقسم على قسمين : قسم لساني وآخر بلاغي، ويرتبط الافتراض المسبق

تركيبية واسعة الاستعمال، يتخذها المتكلم في مقامات التواصل اللغوي وسيلة فاعلة لبلوغ مقاصده، ويمكن تحديد الحذف بوصفه إسقاطاً لبعض عناصر النص التركيبية في بعض المواقف التخاطبية، وتلك العناصر ذات وجود ثابت في البنى الأصول، وتظهر في مقامات مختلفة⁽¹⁹⁾، وبهذه الفاعلية البلاغية التواصلية تبوأ الحذف مكانة الحضور المتميز في النظريات النحوية بعامة، سواء النظريات التي توجهت تلقاء النظام لبناء نحو كلي نحو التوليدية التحويلية في مراحلها المختلفة، إذ عالجت الحذف في ضوء تحولات البنية العميقة إلى بنية سطحية، أم النظريات التي قاربت النظام وبنيت على الاستعمال نحو البنيوية الوظيفية والنظريات التداولية⁽²⁰⁾، التي رصدت قواعد الحذف الاستعمالية والوظيفية والتواصلية، بوصفها بنى مختزلة وثابته في البنى المجردة عبر كفاءات لغوية ومعرفية (تداولية).

الافتراض المسبق في النحو الكوفي:

يُعدُّ البحث في كيفية وصول المخاطب إلى المعنى الضمني الذي يقصده المتكلم، وتجاوزه المعنى السطحي المباشر للكلام المنطوق من أخصِّ مباحث التداولية اللسانية (ligustyc pragmatic) فالتداولية تتعامل مع الوظيفة التواصلية للغة بين المتكلم والمخاطب، وليس مع الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية في حالة التكلم المفرد.

واعتماداً على هذا الفهم يجب أن تتوافر في الخطاب على مستوى التداول أربعة أركان، (متكلم، مخاطب، وكلام منطوق وسياق)؛ إذ يرى التداوليون أنه يتعين علينا لمعرفة دلالات الكلام المنطوق أن نرجع إلى ما يُكِنُّه وينويه المتكلمون من مقاصد معقدة موجهة نحو مستمعهم؛ فالدلالة الخاصة بالألفاظ والعبارات تتعلَّق بالقواعد والاتفاقات المتواضع عليها تعلقاً كبيراً، غير أن الطبيعة العامة لهذه القواعد والاتفاقات لا يمكن أن تُفهم إلا بالرجوع إلى (قصديّة التواصل)⁽²¹⁾.

إنَّ جلاء القصد الاتصالي للمتكلم (communicative intention) يبنيني على مجموعة من المعايير والضوابط منها؛ مطابقة الكلام للواقع، والترابط والوضوح والملاءمة⁽²²⁾، فالمتكلم يقصد ما ينطق به ليقدم بعض التأثير في المستمعين من خلال وسائل الإقناع بهذا القصد.

فإذا لم يكن قصد المتكلم واضحاً (كلياً أو جزئياً)، وذلك بفقد معيار أو أكثر من هذه المعايير يلجأ المتكلم إلى التأويل التداولي (....) pragmatically (interpret) معولاً في تأويله على السياق بشقيه (المقالي والمقامي)، ويتحقَّق التأويل التداولي بمجموعة من الآليات منها:

محورياً في عملية تأويل الملفوظات، ويبنى الفعل التأويلي على ((سلسلة من الاستدلالات التي يقوم بها القارئ أو المستمع، والذي يعول كثيراً على قدرته الاستنتاجية في تحديد ما يعنيه المتكلم))⁽⁹⁾ الذي خرج ملفوظه عن معناه الحقيقي إلى معانٍ ذهنية استنتاجية تفكَّك رموزها غالباً عن طريق كفاءة واحدة هي (الكفاءة اللغوية)⁽¹⁰⁾ ويعمل المتلقي جاهداً للتعرف على تلك التضمينات التي تتعدَّد معانيها ومفاهيمها إذ إنَّه ((ما من مضمون إلا ويجوز أن يأتي من فوقه مضمون غيره، وأن يأتي من فوق هذا المضمون الثاني مضمون ثالث، وهكذا من غير انقطاع))⁽¹¹⁾.

ويوجه المتكلم كلامه إلى السامع على أساس ما يفترض سلفاً أنه معلوم لديه، لتحقيق النجاح في عملية التواصل، فإذا قال رجل لآخر (أغلق النافذة) فالمفترض سلفاً أن النافذة مفتوحة، وأن هناك مبرراً يدعو إلى إغلاقها، وأنَّ المخاطب قادر على الحركة، وأنَّ يكون المتكلم بمنزلة الأمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، ومقام التلطف، من أجل ذلك كانت دراسة (الافتراضات المسبقة) مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين، وشغلت حيزاً واسعاً من اهتمام علماء الدلالة، ثم قفزت إلى موقع الصدارة في أوائل العقد السابع من القرن العشرين إذ أصبحت الوجهة التداولية في دراسة المعنى بديلاً لا غنى عنه للوجهة الدلالية في هذا الجانب⁽¹²⁾.

أما مصطلح (الافتراضات المسبقة)، فهو من وضع الفيلسوف الألماني (غوثلوب فريجة)، وقد أطلق طه عبد الرحمن على الافتراضات المسبقة مصطلح (الإضمارات التداولية)⁽¹³⁾ فالافتراضات التداولية وسيلة تقدِّمها اللغة من أجل الاستجابة لمعانٍ معينة يشعر بها المتحدثون في عدد كبير من المواقف، فعندما يستعمل المتكلم لفظاً إشارياً مثل (هنا) في قوله: (أريد أن أعمل هنا) في ظروف عادية فإِنَّه يتعامل مع افتراض مسبق، هو أنَّ المخاطب يعلم المكان الذي يقصده⁽¹⁴⁾.

في حين أطلق (شاووز هونغ ليو) على الافتراض المسبق مصطلح (الافتراض الضمني)، ويشير به إلى أنَّ المتكلم في كل ملفوظ، لا يقول شيئاً فحسب، بل يفعل أشياء معينة : إعطاء معلومات، أو وصف واقعة، أو التلميح بموقف ما⁽¹⁵⁾ ويشكِّل الافتراض المسبق عند (اوزا الديكرو) فعلاً لغوياً نوعياً فهو فعل كما التأكيد والاستفهام والأمر، لأنه يُعدَّل (يُعزَّرُ) العلاقات الذاتية للمخاطبين ويخلق واجبات ويؤسِّس حقوقاً، ويوزِّع أدواراً⁽¹⁶⁾ فهو ((ذو طبيعة لسانية بمعنى أنه يتم إدراكه عن طريق العلامات التي يتضمَّنُها القول))⁽¹⁷⁾ والوظيفة الأساسية لـ ((الافتراض المسبق)) هي جعل الخطاب يسير بصفة متسلسلة فهو يضمن التماسك العضوي للخطاب⁽¹⁸⁾.

وتتجلى الافتراضات المسبقة في النظرية النحوية العربية في ظاهرة الحذف، فهي ظاهرة

عندكم من الله عَهْدٌ، بهذا الذي قلتم: "أم تقولون على الله ما لا تعلمون" (25).

نلاحظ أن الفراء قد اتكأ في تفسيره لهذه الآية على (الافتراض المسبق)، فقد فطن بذانقته اللغوية إلى السبب الذي لم يُذكر من أجله العدد وهو أن مدة عبادتهم للعجل كانت معلومة عندهم، وهي أربعون ليلةً لذلك قال: (فلما كان معناها مؤقتاً عندهم وصفوه بمعدودات)، فهو يبيّن أن سبب عدم ذكر العدد هنا هو لعلم المخاطب به، فهو يستحضر المخاطب أثناء تأويله للخطاب، ويعوّل عليه في توجيه المعنى؛ فالقواعد والقوانين اللغوية المجردة بمعزل عن السياق قاصرة عن اقتناص المعنى، إذ تؤدي المعرفة المشتركة بين المتخاطبين أثراً واضحاً في إنتاج الخطاب وتأويله، فهي الأرضية التي يتكئ عليها طرفا الخطاب في التواصل، فينطلق المتكلم من العناصر السياقية المؤطرة للنص في إنتاج خطابه، ويعتمد عليها المتلقي ليتكمن من فهم الخطاب وإفهامه (26).

ونستجلي الافتراض المسبق عند الفراء أيضاً في تفسيره لقوله تعالى: فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى [طه: 117] ، يقول: ((ولم يقل فتشقياً، لأن آدم هو المخاطب، وفي فعله إكتفاءً من فعل المرأة، ومثله في قوله في ق: إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّينَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ [ق: 17]، اكتفى بالقعيد عن صاحبه؛ لأن المعنى معروف، ومعنى فتشقى تاكل من كد يدك وعملك)) (27).

نلاحظ أن الفراء افترض السكوت عن حواء (عليها السلام) في الخطاب القرآني، بدليل أن السياق الحالي قد مهد لهذا (الافتراض المسبق) التداولي، ومن هنا استثمر الفراء هذا المبدأ في مباحثه التفسيرية للنص المبارك، فقد علل عدم ذكر حواء (عليها السلام) بقوله: (اكتفاءً من فعل المرأة)؛ لأنّ المخاطب المتعين هو آدم (عليه السلام)، والمتلقي على علم مسبق بأن كليهما قد خرج من الجنة باستحضار المعرفة المسبقة بالحادثة، التي على إثرها خرج كل من آدم وحواء (عليهما السلام) من الجنة، ومن هنا فإنّ الافتراضات المسبقة التي نشعر أنّ الفراء قد انطلق منها هي (افتراضات يمكن استنباطها من الرسالة نفسها؛ لأنّها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها؛ وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي واجتهاداته الشخصية) (28)، وهي افتراضات مسلم بها من طرفي الخطاب، من أجل إيقاع التفاعل بينهما؛ والوصول إلى أعلى درجات التواصل.

ونلمح توظيف الفراء لمبدأ (الافتراض المسبق) أيضاً في تفسيره لقوله تعالى: وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ

1. التكميل (completion)، بمعلومات من سياق النص.
2. التوسيع (expansion) عن طريق الافتراض المسبق، أو معلومات مفهومة من السياق المقامي أو من معارف مشتركة بين أطراف الخطاب.
3. التضمن التقليدي (convention implicature).
4. التأويل المجازي metaphor. An do ther kinds figurative utterances (23).

والمتعمّن في كتب الكوفيين ولا سيّما معاني القرآن، يجد أنه لا يدرس اللغة المجردة معزولة عن سياقها، وإنما يدرس اللغة الحية على السنة مستعملها، ويراعي في تأويلاته مقاصد المتكلمين ونواياهم وأحوال المخاطبين، والطرق التي يسلكونها للوصول إلى المعنى الذي يقصده المتكلم، ولا سيّما معاني الجمل التي حُذفت منها بعض أجزائها، أو الجمل التي تحمل أكثر من معنى، أو التي تحمل غير معناها اللغوي المباشر، وهو ما سنقف عليه عند الفراء أثناء تأويله لقوله تعالى: أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ عَشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ [الجاثية: 23] ، يقول: ((انقطع معنى الختم عند قوله: (وعلى سمعهم). ورفعت (العشاوة) بـ (على)، ولو نصبتها بإضمار (جعل) لكان صواباً، وزعم المفضل أنّ عاصم بن أبي النجود كان يذنبها، على مثل قوله في الجاثية: أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ عَشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ [الجاثية: 23] ومعناها واحد والله أعلم، وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره؛ كقولك: قد أصاب فلان المال فبني الدور والعيبد والإماء واللباس الحسن؛ فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولكّنه من صفات اليسار فحسّن الإضمار لما عرّف)) (24).

وقد اختلّت في هذا النص معايير جلاء القصد التداولي في نظر الفراء- عندما عدّل به إلى الإضمار، وأعاد الدلالة فيه إلى بعدين مهمين، هما:

1. السياق.
2. إحاطة المخاطبين بالمعنى المقصود.

ونرى الفراء في تفسيره لقوله تعالى: وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۗ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ [البقرة: 80] يعتمد على (الافتراض المسبق) في تحديده مدة عبادتهم العجل، والسبب الذي من أجله لم يُذكر العدد يقول: ((وكيف جاز في الكلام: لأنتيتك أياماً معدودة، ولم يبيّن عددها؟ وذلك أنهم نواوا الأيام التي عبادوا فيها العجل، فلما كان معناها مؤقتاً معلوماً عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات، فقال الله: قل يا محمد: هل

إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ [الأنبياء 86] وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ [الأنبياء 87] وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ [العنكبوت 16] يجرى هذا على مثل ما قال في (ص): وَادْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ [ص 45]. ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير واذكر؛ لأنَّ معناهم متفق معروف فجاز ذلك. ويستدل على أن (واذكروا) مضمره مع (إذ) أنه قال وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ [الأنفال 26] وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُوهَا عِوَجًا وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكثركم وانظروا كيف كان عاقبة المفسدين [الأعراف 86] فلو لم تكن ها هنا (واذكروا) لاستدللت على أنها تُراد، لأنها ذكرت قبل ذلك، ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو. إلا أن يكون معه جوابه متقدماً أو متأخراً كقولك: ذكرتُك إذ احتجت إليك أو إذا احتجتُ إليك ذكرتُك ((34)).

والمتمثل في نص الفراء يلحظ أنه قد عمل ب (مبدأ الافتراض المسبق) كونه متلقياً للنص القرآني ففي تفسيره يعلل صحة تقديره للمحذوف اعتماداً على (الافتراض) المسبق، يقول: (لأنَّ معناهم متفق معروف)، ويحدد أن المحذوف في الآيات قوله: (واذكر) اعتماداً على آيات أخر وردت في النص القرآني، فهو يؤمن بالوحدة الموضوعية للقرآن الكريم.

وتعد الافتراضات المسبقة ذات قيمة بالغة في التواصل والإبلاغ عند التداوليين (34)؛ لأنَّ طرفي الخطاب على علم بما يفترض مسبقاً من افتراضات في الحوار المشترك بينهما يقول غوفمان: إنَّ المتكلمين يدركون في (اللاوعي) أنَّ سامعيهم يعتمدون على الافتراضات المسبقة في محاولتهم فهم ما يقال لهم (36).

وقد انطلق الطبري من مبدأ الحذف لعلم المخاطب كونه متلقياً للنص، عن طريق افتراضه للحذف في النصوص التي فسرها على ضوء هذا المبدأ، سالكا طريق الافتراضات المسبقة، واضعاً لنفسه قدماً في هذا المضمار من أجل الكشف عن قوة التواصل بين المتكلم والمتلقي، ولهذا نجده يعالج كثيراً من المسائل التي تطرق إليها بالشرح والتحليل والتفسير معالجة سبق فيها التداوليين، فعند معالجته لقوله تعالى: وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ [الزمر: 38] يقول: ((وترك الجواب؛ لاستغناء السامع بمعرفة ذلك ودلالة ما ظهر من الكلام عليه، والمعنى: فإنهم سيقولون: لا، فقل حسبني الله مما سواه من الأشياء كلها، إياه أعبد،

تَقِيكُمْ الْحَرَ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسَلِّمُونَ [النحل: 81] يقول: ((وقوله سراويل تقيكم الحر))، ولم يقل البرد، وهي تقي الحر والبرد، فترك لأنَّ معناه معلوم والله أعلم، كقول الشاعر (29):

وما أدري إذا يَمَمْتُ وجهاً أريدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يليني

يريد أي الخير والشر يليني، لأنَّه إذا أراد الخير فهو يتقي الشر (30).

والفراء في اعتماده آلية (الافتراض المسبق) في استظهار المعلومات غير المصرح بها، والتي ترتبط بعري وثيقة مع ما صرَّح به يكشف عن براعة لغوية وتداولية في التعاطي مع النص القرآني، ويتجلى هذا التعاطي في تقديره ((وهي تقي الحر والبرد، فترك، لأنَّ معناه معلوم))؛ إذ فسَّر السراويل التي تقي الحر هي ذاتها التي تقي البرد، فيكون متقي الحر، هو متقي البرد، فاكتفى بذكر أحدهما وهو: الحر، والحال نفسه مع الشاهد الشعري الذي ساقه، إذ ذكر الشاعر الخير ولم يذكر الشر، لأنَّ المعنى معروف للمخاطب: أنَّ المتبغى للخير مُتَقٍ للشر، ويسمى هذا النوع من الحذف (اكْتِفَاءً) (31)، وقد أيد الطبري هذا الافتراض بقوله: ((إن القوم خوطبوا على قدر معرفتهم، وإن كان في ذكر بعض ذلك دلالة على ما تُرك ذكره، لمن عرف المذكور والمتروك، وذلك أنَّ الله تعالى عدَّ نعمه التي أنعمها على الذين فُصِدُوا بالذكر في هذه السورة دون غيرهم، فذكر أياهم عندهم)) (32)، وتعد الافتراضات السابقة ذات قيمة بالغة في التواصل والإبلاغ (33)، لأنها الوسيلة الفاعلة للوصول إلى المقصود من الكلام.

وفي كثير من مواضع الحذف التداولية يستعمل الفراء آلية الافتراض المسبق، ويعتمد في تحديده للمضمرة على القرائن المصاحبة للنص، والقرائن الخارجة عنه التي تتمثل بقدرته التحليلية وثقافته القرآنية التي تمكنه من تحديد المحذوف، وتلمس ذلك في تفسيره لقوله تعالى: وَادْكُرْتُمْ نَفْسًا فَادَارْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ [البقرة 72] وقوله: وَإِذْ نَادَى مُوسَىٰ رَبَّهٗ أَنْ ارْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ [البقرة 51] وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ [البقرة 50] يقول القائل: وأين جواب (إذ) وعلام عطف؟ ومثلها في القرآن كثير بالواو ولا جواب معها ظاهر؟ والمعنى والله أعلم، على إضمار (واذكروا إذ أنتم) أو (إذ كنتم)، فاجتزأ بقوله: (اذكروا) في أول الكلام، ثم جاءت (إذ) بالواو مردودة على ذلك. ومثله من غير (إذ) قول الله وَإِلَىٰ بُمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ فَقَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ آيِيمٍ [الأعراف 73] وليس قبله شيء تراه ناصباً لصالح، فعلم بذكر النبي والمرسل إليه أنَّ فيه إضمار أرسلنا ومثله قوله: وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا

القرآن الكريم، فما دلالتك أنّ ذلك معناه؟ قيل: قد قلنا: إنّ من شأن العرب الإيجاز والاختصار؛ إذا كان فيما نطقت به الدلالة الكافية على ما حذف وتركت، كما قال أبو ذؤيب الهذلي⁽⁴¹⁾:

عَصَيْتُ اليَهِمَا القَلْبَ إِنِّي لِأَمْرِهَا
سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرشُدَ طَلَبُهَا (42).

وقد ألفت مرجعيّات الطبري النحويّة الفكرية والثقافية بظلالها على تعامله مع النص القرآني آنف الذكر من جهة ميله إلى (الافتراضات المسبقة) التي تراعي السياق في تحديدها للمحذوف المختزل من بنية الملفوظ، مبرراً ذلك بقوله: (إنّ من شأن العرب الإيجاز والاختصار، إذا كان فيما نطقت به الدلالة الكافية على ما حذف وتركت)، ويعرّز هذا الرأي بالشاهد الشعري الذي ساقه ليؤكد أنّ الحذف سمة غالبية في أساليب العرب في كلامهما، إذ ذكر الشاعر (الرشد) وحذف ذكر (الغي)، مسترشداً في كل ذلك بـ (السياق المقالي)، موظفاً قدرته اللغوية والنحوية والتفسيرية في استنطاق النص لمعرفة المحذوف⁽⁴³⁾.

ويقف ابن الأنباري عند قوله تعالى: صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ [البقرة: 18]، ويوجه النص القرآني توجيهاً تداولياً يقول: ((مرفوعون على الذم بإضمار (هم صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ)، وقراءة عبد الله (صُمًّا بُكْمًا عُمِيًّا) فيجوز النصب على الذم، كما قال مَلْعُونِينَ أَيَّمَا فُجُورٍ أُخَذُوا وَقُتِلُوا تَقِيلُ [الأحزاب 61] وكما قال وأمرأته حمالة الحطب [المسد 4]، وكما قال الشاعر⁽⁴⁴⁾:

سَفُونِي الحَمْرَ ثم تَكْفُونِي عِدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

فنصب (عداة الله) على الذم⁽⁴⁵⁾، ويشار إلى (الذم) بـ (الشنم) أيضاً، كقوله: ((وقرأ ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر (حمالة الحطب) بالنصب على الذم والشنم، كما تقول: قام زيد الفاسق الخبيث))⁽⁴⁶⁾.

ومما اشتمل على الإشارة إلى النصب على المدح والذم عند ابن الأنباري أيضاً قوله تعالى: (خَافِضَةً رَافِعَةً) [الواقعة 3] يقول: ((ولك أن تنصيهما على مذهب المدح، كما تقول: جاءني عبدالله (العاقل)، وأنت تمدحه، وكذلك كلمني زيد (الفاسق) وأنت تدمه))⁽⁴⁷⁾.

ويعتمد ابن الأنباري في توجيهه لهذه الأمثلة على (الافتراض المسبق)، فلا بد لكي ينصرف الكلام في مثل هذه الجمل إلى المدح والذم والشنم، أن يحدث المتكلم المخاطب بأمر يعلمه، فهناك معرفة مشتركة بين الطرفين، وهذه المعرفة هي التي سوّغت انصراف الكلام إلى تلك الأغراض، ففي كل ما سبق من الأمثلة قطع الكلام بالنصب والناصب (فعل محذوف وجوباً) على تقدير (أمدح أو أذكر مادحاً، أو أذم، أو أذكر شتماً)، وهو تقدير على المستوى الدلالي وليس على

وإليه أفزع في أموري دون كل شيء سواه، فإنّه الكافي، وبيده الضر والنفع، لا الأصنام ولا الأوثان التي لا تضر ولا تنفع⁽³⁷⁾.

يستنطق الطبري في تأويله لهذا النص المعلومات غير المصرح بها في الخطاب، التي لها علاقة بما هو مذكور في سياق الخطاب، ويلجأ إلى (الافتراض المسبق) بأن الطرف الآخر عالم بذلك المعنى المغيب يقول: ((وترك الجواب لاستغناء السامع بمعرفة ذلك)، ومنه أيضاً قوله تعالى: وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا (1) وَالنَّاسِطَاتِ نَسْطًا (2) وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا (3) فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا (4) [النازعات: 1 – 4] يقول الطبري: واختلف أهل العربية في موضع جواب قوله: (والنازعات غرقاً)، فقال بعض نحويي البصرة: قوله (والنازعات غرقاً) قسم والله أعلم: إنّ في ذلك لعبرة لمن يخشى [النازعات: 26] إن شئت جعلتها على يوم ترجف الراجفة [النازعات: 6] قلوب يومئذ واجفة [النازعات: 8]... وقال بعض نحويي الكوفة: جواب القسم في النازعات: ما ترك لعلم السامعين بالمعنى، كأنه لو ظهر كان لتعنت وتحاسبن، قال ويدل على ذلك والنَّازِعَاتِ غَرْقًا [النازعات: 11]... والصواب من القول عندنا: أنّ جواب القسم في هذا الموضع ما استغني عنه بدلالة الكلام، فترك ذكره⁽³⁸⁾.

وفي هذا النص يعرض الطبري آراء النحويين، وجلبها مبنية على (الافتراضات المسبقة) لحذف جواب القسم، ونجد ذلك في عبارة: (ما ترك لعلم السامعين به) و(ما استغني عنه بدلالة الكلام)، فالافتراضات المسبقة التي انطلق منها الطبري ((افتراضات يمكن استنباطها من الرسالة نفسها؛ لأنهما تضمنتهما بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي واجتهاداته الشخصية))⁽³⁹⁾، لذا عمل الطبري على توظيف طاقاته في مجال علم التفسير للإحاطة بالمحذوف المختزل.

وهذا الاختصار والاستئناس بالحذف له أثر واضح في قانون الاختصار لـ (الإضمارات التداولية) حيث يقتضي هذا القانون بأن يُضمّر المتكلم في كلامه ما دلت عليه القرائن المقاليّة أو المقاميّة، فاللسان العربي جبّل على الميل للإيجاز وطبي المعارف المشتركة بين أطراف الحدث الكلامي، اعتمداً على قدرة المخاطب على تداول ما أضمر في الكلام، باستحضار أدلته المعرفية⁽⁴⁰⁾، لذا نجد علماءنا الأوائل لم يغفلوا عن هذا المصطلح الذي يُعدّ آية من آيات الدرس التداولي الحديث يقول الطبري في تفسيره لقوله تعالى: مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ [البقرة 17] ((فإن قال لنا قائل إنك ذكرت أنّ معنى قول الله تعالى ذكره: مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ (خمدت وانطفأت) وليس ذلك بوجود في

جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا (11) [الطلاق: ١٠ - ١١] يقول: ((وقال بعض البصريين الرسول منصوب على (الإغراء) بإضمار (عليكم رسولاً، ابتغوا رسولاً). وإنما صلح وقوع الإغراء بنكرة، لأنها وصلت بـ (يتلو)، فأدنتها الصلة من المعرفة...)) (53)

يفترض بالاسم الذي ينصب على الإغراء أن يكون معرفة وإما جاز وقوعه في (رسولاً) لأنه موصول بالفعل (يتلو) الذي أكسبه تخصيصاً، والتخصيص نوع من التعريف، لأنه من صفته أو نعتة.

إن توجيه ابن الأنباري لهذه الآية، لا يسند إلى إعراب جاف معزول عن مستوى التداول، بل يستند بالأساس إلى المعنى، لأن الاسم المنصوب على الإغراء يجب أن يكون معرفة، والتعريف محمّل بالأبعاد التداولية من خلال ربط أسلوب الإغراء بالمقام والمخاطبين، والمعرفة المسبقة بين أطراف الخطاب، التي سوغت انصراف الكلام إلى الإغراء.

الهوامش:

1. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر 14.
2. ينظر : التداولية عند العلماء العرب 32 .
3. ينظر : الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر 43 - 44، والتداولية عند العلماء العرب 30 .
4. التداولية عند العلماء العرب 32.
5. المضمرة 44 - 45.
6. ينظر : التداولية وإستراتيجية التواصل 359.
7. ينظر : المضمرة 44 - 45.
8. لسانيات التلطف وتداولية الخطاب 195.
9. لسانيات النص 196.
10. ينظر : التداولية وإستراتيجية التواصل 232.
11. اللسان والميزان والتكوثر العقلي 23.
12. ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر 26 - 27.
13. ينظر : اللسان والميزان والتكوثر العقلي 113 .
14. ينظر : التداولية وإستراتيجية التواصل 232.
15. ينظر : ما التداولية (بحث) 14.
16. ينظر : الملفوظية 119.
17. البعد التداولي ألاجابي للخطاب القرآني الموجه لبني إسرائيل (بحث) .
18. ينظر : دراسة بعض المفاهيم الاجزائية للتحليل التداولي.
19. Nttp ID marbelk ner. word press .com
20. ينظر : العدول التركيبي في النحو العربي دراسة في ضوء منهج التداولي.
21. ينظر: التأويل التداولي في كتاب سيبويه (بحث) 1046.
22. المصدر نفسه 20/1.

المستوى التركيبي، ليوضح الغرض التداولي المقصود من الكلام، وهذا الغرض يفهمه المتلقي بناءً على المعرفة المسبقة بينه وبين المتكلم؛ فالمخاطب في الآية الأولى: (صمًا بكمًا عمياً) يعلم من سياق النص أنه ذم لهم، والمخاطب في الآية الثانية يعلم من أمر امرأة أبي لهب أنها كانت تضع الحطب في طريق رسول الله- صل الله عليه وآله وسلم- وكذلك المخاطب بالبيت الشعري يعلم أن هؤلاء القوم تلك صفتهم، وإذا ما كان المخاطب يعرف المحدث عنهم، ويعلم صفاتهم ولا ينكرها، فأولى بالمتكلم أن يبني على تلك المعرفة المشتركة معنىً جديداً هو (ذمهم بتلك الصفات)، ولو لم يتحقق ذلك الاتفاق بين مستعملي اللغة لما جاز الحذف ((فتلك الافتراضات لا تُفترض إلا من أجل أن يصبح الكلام ناجحاً ومناسباً، وتتحقق تلك الافتراضات من خلال الاعتقادات السياقية المتبادلة التي يؤخذها المتكلمون في الاعتبار لبناء مقاصد اتصالية، وكذلك يأخذها المستمعون في الاعتبار للتعرف على تلك المقاصد)) (48).

ومن أمثلة المدح التي تناولها ابن الأنباري أثناء توظيفه لـ (مبدأ الافتراض المسبق)، ما جاء في قوله في بيت امرئ القيس (49):

وِيُضْحِي قَتَيْبٌ مِسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا

نُؤُومُ الضْحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ

يقول: ((نؤوم الضحى يرتفع على المدح بإضمار: هي نؤوم الضحى، ويجوز (نؤوماً) بالنصب على المدح، كأنك قلت: اذكر نؤوم الضحى)) (50) ومنه النصب على الدعاء، ومن أمثله ما جاء في قوله: ((وقولهم للذي يقدم من الحج: (ميروراً مأجوراً)، قال ابن الأنباري: فيه وجهان: (ميروراً، مأجوراً) بالنصب على الدعاء؛ أي جعلك الله ميروراً مأجوراً...)) (51).

• والنصب على الإغراء يحمل بعداً تداولياً أيضاً، وقد بنى ابن الأنباري على الافتراض المسبق لتحديد المحذوف قال تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا [النساء 24]، يقول ابن الأنباري: ((إلا ما ملكت أيمانكم)) وقف حسن، إذا نصبت (كتاب الله) على الإغراء، كأنه قال: (الزموا كتاب الله) فحذف الفعل، واكتفى منه بـ (عليكم) (52)، ومنه أيضاً ما جاء في توجيهه لقوله تعالى: أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا (10) رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ

23. التأويل التداولي في كتاب سيبويه (بحث) 1046.
24. معاني القرآن 20/1.
25. معاني القرآن 70/1.
26. النظرية النحوية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة 20.
27. معاني القرآن 165/2.
28. المعنى وظلال المعنى 153.
29. ينظر: جامع البيان 354/14؛ والحجاج في القرآن الكريم 387.
30. جامع البيان 354/14.
31. التداولية عند العلماء العرب 32.
32. اللغوي 104.
33. معاني القرآن 35/1.
34. التداولية عند العلماء العرب 32.
35. ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي 104.
36. جامع البيان 212/20.
37. جامع البيان 68/24.
38. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية 153.
39. اللسان والميزان 112.
40. جامع البيان 328/1.
41. إيضاح الوقف والانباء 500-499/1؛ وينظر: شرح القوائد السبع 4،3.
42. الشاهد لعودة بن الورد، ينظر: ديوانه 58.
43. إيضاح الوقف والابتداء 500-499/1؛ وينظر: شرح القوائد السبع 4،3.
44. إيضاح الوقف والابتداء 991/2.
45. إيضاح الوقف والابتداء 918/2، وينظر 533/1، 596/2، 757.
46. التأويل التداولي في كتاب سيبويه (بحث) 1057.
47. شرح القوائد 66، وينظر: 167، 215، 5072، وإيضاح الوقف والابتداء 2490/1، 571/2.
48. الزاهر 336/1؛ وينظر: 238-237، 282.
49. إيضاح الوقف والابتداء 490/1.
50. المصدر نفسه.
51. ينظر: اثر النحاة في البحث البلاغي 160.
52. معاني القرآن 175/1 – 176.
53. مفتاح العلوم 606، والإيضاح في علوم البلاغة 64/5.

المصادر:

- [1] الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، د. نادية رمضان النجار، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1434هـ-2013م.
- [2] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
- [3] إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري، تح: محيي الدين عبدالرحمن رمضان،

- [17] لسانيات النص - مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م.
- [18] ما التداولية (بحث)، شاووز هونغ ليو، ترجمة: سمير الشيخ، جريدة الأديب، العدد 89، بغداد، 2005.
- [19] معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة (د.ت).
- [20] الملفوظية، جان سرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.ط)، 1981.
- [21] النظرية النحوية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث، أربد - الأردن، ط.